بوشاوي، 01 ماي 2023

زملائي عمال المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية،

أتوجه إليكم اليوم بكل فخر ومسؤولية كمدير عام للمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية للتعبير عن امتناني الكبير لالتزامكم القوي تجاه مهمتنا المشتركة ألا وهي تعزيز التنمية المستديمة في المناطق الريفية ودعم فلاحة صامدة تحت كلّ الظروف.

كفريق، استطعنا تحقيق العديد من الإنجازات الملموسة على أرض الواقع. ومن هذا المقام، أوّد أن أسلط الضوء على بعض منها والتي تؤكد التزامنا وخبرتنا الكبيرين.

أولاً، تمكنّا من إجراء الدراسة الرائدة التي كانت نقطة انطلاق المشروع الوطني الاستراتيجي ألا وهو إعادة تأهيل وتوسيع السدّ الأخضر. هذا المشروع ذو الطابع الفلاحي والبيئي الذي ستكون له تأثيرات على أكثر من صعيد، لا سيما الاجتماعي والاقتصادي، يساهم في زيادة الحماية للمساحات المحيطة بهذا الصرح العملاق، وقد ألهم العديد من الدول فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة وتعزيز الزراعة المستديمة.

علاوة على ذلك، شاركنا بنشاط في إنجاز الإحصاء العام للفلاحة (RGA-2001) ، وهو مبادرة أساسية لجمع بيانات دقيقة حول قطاع الفلاحة في بلدنا. من خلال هذه المعلومات، تمكنّا من المشاركة في اتخاذ قرارات مستنيرة ووضع سياسات مناسبة لدعم الفلاحين وتطوير القطاع الزراعي.

تمّ أيضًا وضع خطط متعددة للتنمية الفلاحية والريفية بناءً على نتائج إنجازاتنا العديدة في مجال الدراسات. وقد حددت هذه الخطط الاستراتيجية الأولويات والإجراءات اللازمة للعمل على تحسين المردود الفلاحي، تعزيز الأمن الغذائي وعصرنة القطاع.

بالإضافة إلى ذلك، لعب مكتبنا دورًا حاسمًا في مشروع تصنيف الأراضي الفلاحية، مما سمح بالاستفادة من البيانات الضرورية لصانعي القرار لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد والتخطيط الفعال للتنمية الفلاحية.

كل هذه الإنجازات هي ثمرة تفانيكم وخبرتكم. من خلال جهودكم الجادة والتزامكم، استطعنا المشاركة، على غرار الهيئات والقطاعات الأخرى، في تحقيق تغييرات إيجابية وهيكلية في حياة سكان الأرياف.

وبما أن الموارد البشرية هي القوة الأولى والكبرى للمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، فقد ساهم جميع العمال والبالغ عددهم اليوم 250 عاملًا، من خبراء متخصصين ومهندسين وفنيين من مختلف الاختصاصات، والعاملين في الإدارات والأقسام والمكاتب الفرعية، بشكل كبير في نجاحنا كفريق. أنا جدّ فخور وسعيد بقيادة فريق موهوب ومخلص مثلكم.

اليوم نبدأ مرحلة مهمة في مسيرتنا، بما فيها استئناف النشاط على المستوى الوطني، الإقليمي والمحلي، أوّد أن أشارككم رؤية أجدها مناسبة للسنوات القادمة. يمكننا معًا أن نستمر في إحداث فرق حقيقي في حياة سكان الأرياف، من خلال بذل كلّ الجهود في تنفيذ دراسات مشاريع مبتكرة وشاملة.

وتتلخص الرؤية الاستراتيجية الجديدة الواجب اتباعها في النقاط التالية:

1. تعزيز الخبرة: يتمتع المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بسمعة قوية في مجال التنمية الفلاحية، الغابية والريفية. وقد بات من الضروري أن نستمر في التكوين، استيعاب المعرفة، متابعة أحدث الأبحاث وأفضل الممارسات من أجل تقديم خدمات تقنية فعالة ومناسبة للتحديات المعقدة التي تواجه المناطق الريفية بتنوعها الاجتماعي، الاقتصادي والحيوي-الجغرافي. في إطار الأهداف المسطرة لمكتبنا والمتمثلة في التنمية الفلاحية والريفية، نحن ملزمون بتعزيز خبراتنا ومواكبة متطلبات السوق الفلاحية في مجال الدراسات، التوقعات، الاستشارة والمرافقة، عن طريق تحسين مهاراتنا وتموضعنا كخبراء للمساهمة بنشاط وفعالية في التنمية المستديمة والابتكار في القطاع الفلاحي. فعلى سبيل المثال، يقدم لنا إجراء دراسات الأحواض المائية رؤية شاملة للتفاعلات بين الفلاحة والبيئة المحلية. وهذا ما يسمح لنا بتقديم توصيات لممارسات فلاحية مستديمة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل التأثيرات السلبية. علاوة على ذلك، وكما ورد في المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 10-333 المؤرخ 23 محرم 1432 الموافق 29 ديسمبر 2010 بشأن إنشاء المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، فإن الفرصة المتاحة لتنفيذ المهام الموكلة من قبل الجهة المشرفة ضمن الالتزام العام على مدى السنوات الخمس المقبلة هي فرصة للتعبير عن كل خبرتنا ومهاراتنا. من خلال الدراسات التي سنقوم بها، سيكون لدى صانعي القرار رؤية أفضل وبيانات حاسمة لتوجيه السياسة الفلاحية.

2. تشجيع مشاركة الأهالي: يعتبر السكان المحليون الفاعلون الرئيسيون في مسار تنميتهم. لهذا السبب، وجب علينا أن نعمل على تعزيز المشاركة النشطة لسكان الأرياف في تصميم وتنفيذ مشاريعنا الدراسية ومقارباتنا في هذا الصدد. فمن خلال تشجيع الحوار والاستماع باهتمام كبير لاحتياجات وتطلّعات سكان هذه المناطق، يمكننا أن نقترح ونشجع مبادرات إنجاز مشاريع تنموية مستديمة وشاملة. حيث يتم تحقيق ذلك من خلال تنظيم منتديات تشاورية مجتمعية منتظمة ومجموعات عمل مع ممثلين محليين أثناء زياراتنا إلى مختلف مناطق البلاد. سيسمح هذا التفاعل النشط مع المجتمعات المحلية بتحفيزيهم على مشاركتهم الفعالة في التخطيط والتنفيذ وتقييم مشاريع التنمية الفلاحية والريفية.

3. تعزيز الاستدامة البيئية: يعد الحفاظ على البيئة أمرًا أساسيًا بالنسبة لنا لضمان تنمية فلاحية وريفية متوازنة. من خلال دراساتنا واستشاراتنا وخبراتنا، سنشارك في وضع مقاربات تهدف إلى تعزيز الزراعة المستديمة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، حماية التنوع البيولوجي واعتماد الطاقات المتجددة كحتمية في عملية الانتقال الطاقوي. سيتمثل هدفنا في تقديم نماذج تنموية متوافقة مع البيئة، تضمن جودة حياة مستديمة للأجيال القادمة وحفظا مستديما للموارد الطبيعية. من خلال إجراء دراسات تشجع اعتماد ممارسات صديقة للبيئة في مجال الزراعة المستديمة مثل الفلاحة البيئية أو استخدام الطاقة المتجددة، سيتم تعزيز موقع المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية كفاعل رئيسي في التحول البيئي في المناطق الريفية.

4. تعزيز الابتكار التكنولوجي: تقدم لنا التكنولوجيا باستمرار فرصًا جديدة لتطوير المساحات الزراعية والريفية. في إطار المهام الموّكلة لنا، سنشارك في تعزيز اعتماد التكنولوجيا الجديدة الملائمة لمتطلبات الساكنة المحلية،

مثل الزراعة الدقيقة، أنظمة الري الفعالة، إدارة النفايات، والحلول الرقمية في قطاع الفلاحة. بعد الحصول على نظام تحديد المواقع بالترقيات الدقيقة وماسح ثلاثي الأبعاد من نوع"LIDAR-t" ، ونظرًا للقيود الاقتصادية والتنظيمية والبيئية لتحسين المدخلات، فإن استخدام التصوير عن بُعد في الفلاحة أصبح ضرورة لا غنى عنها. فاقتناء أدوات التصوير عن بُعد مثل الطائرات بدون طيار سيصبح، في السنوات القادمة، ضرورة متزايدة نظرًا للقيمة الكبيرة التي توفرها هذه التقنيات المساعدة، والتي تُنتج في الجزائر، وبلا شك ستسهم في إدارة فعالة للأراضي الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، سندعم أي مبادرة تهدف إلى تكوين الفلاحين والمستثمرين في المناطق الريفية لاكتساب مهارات تقنية، اقتصادية ورقمية لتعزيز قدرتهم على التكيّف وتجديد تنافسيتهم بشكل مستمر.

5. تعزيز الشراكات: لا يمكن للمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية تحقيق هذه المهمة النبيلة بمفرده. في هذا الإطار، سنواصل تعزيز الشراكات القوية مع مؤسسات القطاع والجامعات والقطاع الخاص. سويًا، ستصبح عملية تعبئة الموارد، مشاركة المعرفة، وتضاعف تأثير أعمالنا التنموية عملية سهلة التحقيق. إن المشاركة والتعاون هما ركيزتان أساسيتان بالنسبة لنا للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف المشتركة. كما أن تعزيز هذه الشراكات سيسمح بتعميق البحث التطبيقي في مجال الفلاحة من خلال عقود الشراكة، الندوات، المؤتمرات وورش العمل المفتوحة لجميع الأطراف لمشاركة نتائج الأبحاث ومناقشة التحديات المواجهة وكذا تعزيز التعاون بين الباحثين. فشراكاتنا مع محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في مجال الطاقة المتجددة والوكالة الفضائية الجزائرية في مجال مراقبة الأرض تعكس هذا التوّجه.

6. تحديث الهوية البصرية: لتتويج هذه الاتجاهات في إطار رؤيتنا الاستراتيجية الجديدة، متمثلة في مكتب وطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية في تطوّر دائم، يجب علينا تحديث الهوية البصرية للمكتب. فاليوم، وأكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة لتطوير صورتنا لأنها تعكس علامتنا التجارية، تعكس قوتنا، خبرتنا، والتزامنا بجعل المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية الرائد في مجال الفلاحة والتنمية الريفية من حيث الخبرات والدراسات. هذا ما سيعطي لمكتبنا أهمية كبيرة في بيئة تجارية متغيرة، وأن نعزز صورتنا الإعلامية، وأن نتكيف مع توجهات ووسائل الاتصال الرقمية الجديدة، وإمكانية جذب عملاء جدد وتسهيل التطورات على المستوى الداخلي. إن تحديث هويتنا البصرية ستساعدنا لا محالة في البقاء تنافسيين وفي حالة تناسق تام بشكل يعزّز ثقة وارتباط عملائنا.

في الختام، وأكثر من أي وقت مضى، كلي ثقة بأنه بفضل التزامنا الجماعي وعزيمتنا، سنحقق مشاريع دراسات كبرى، كبر بصمتنا التي سنتركها في المناطق الريفية. مشاريع ستؤثر ايجابيا على الاقتصاد الفلاحي والريفي وتدفع قدما بعجلة تنمية وطننا العزيز !

لا يفوتني أن أؤكد لكم عن مشاعر السعادة التي تمتلكني بالعمل إلى جانبكم. شكرا لكم مرة أخرى على التزامكم اللامتناهي.

السيد خالد بن محمد

المدير العام للمكتب الوطني للدراسات في التنمية الريفية